

أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان الصناعي في العراق للمدة 2003-2020

أ.م.د. علي جابر عبد الحسين¹ ، أ.م.م. مقداد جاسم عبد² ، م. وضاح رحيم راهي³

انتساب الباحثين

^{1,2,3} كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة
المثنى، العراق، المثنى، 66000

¹ali.jaber8888@mu.edu.iq

²miqdad_jasim@mu.edu.iq

³Wadhah_raheem@mu.edu.iq

² المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر : آب 2022

الخلاصة

تعد السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسات الاقتصادية والدور المهم والكبير في توجيه النشاط الاقتصادي، إذ تقوم السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي باتباع استراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لبلوغ تلك الأهداف وخاصة النشاط التجاري متمثلة بأدواتها للتأثير في حجم الإقراض والاقتراض من المؤسسات المتخصصة كالمصارف التجارية، وهنا تستهدف الدراسة بيان أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لبعض المصارف المتخصصة باستخدام المنهجية الحديثة للتكامل المشترك لقياس أثر السياسة النقدية التي تتمثل بـ (أسعار الصرف، سعر الفائدة، عرض النقود) على حجم الائتمان المصرفي التجاري، وتوصلت الدراسة إلى تخفيض سعر الفائدة المستوفاة لأن أغلب الائتمان الصناعي تكون بذات رؤوس أموال عالية وهذا يشكل عبءاً على الائتمان الممنوح لتلك المشاريع، وزيادة حجم الائتمان الصناعي ودعمها لأنها تؤثر في القطاع الصناعي وتقلل من الاستيراد على مختلف القطاعات الأخرى وضرورة أن يكون تحديد سعر الصرف اما لقوى العرض او الطلب او يحدد من قبل البنك المركزي العراقي وجعله شبه ثابت.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، سعر الصرف، الائتمان المصرفي، سعر الفائدة

The Impact of Monetary Policy on the Volume of Industrial Credit in Iraq for the Period 2003-2020

Ali J. Abdulhussain¹, Miqdad Jassim Abd², Wadhah Raheem Rahi³

Abstract

Monetary policy is one of the main pillars upon which economic policies are based and the important and significant role in directing economic activity, where the monetary authority represented by the Central Bank follows a certain strategy by using the various tools available to achieve those goals, especially commercial activity represented by its tools to influence the volume of lending and borrowing from institutions Specialized such as commercial banks, and here the study aims to show the impact of monetary policy on the volume of bank credit for some specialized banks using the statistical program EViews 10 to measure the impact of monetary policy, which is (exchange rates, interest rate, money supply) on the volume of commercial bank credit, and the study found a price The interest collected on the loans granted on the basis of the real cost of the borrowed funds, taking into consideration the annual inflation rate prevailing in Iraq and the need for there to be an increase in the volume of loans granted by commercial banks from one year to another because it will return with an increase in the bank's capital.

Keywords: monetary policy, exchange rate, bank credit, interest rate

Affiliation of Authors

^{1,2,3} College of Management
and Economics, Al-Muthanna
University, Iraq, Muthanna,
66000

¹ali.jaber8888@mu.edu.iq

²miqdad_jasim@mu.edu.iq

³Wadhah_raheem@mu.edu.iq

² Corresponding Author

Paper Info.

Published: Aug. 2022

المقدمة:

اتجهت العديد من الكتب والبحوث التي تناولت السياسة النقدية إلى الأهداف المرسومة لهذه السياسة واستراتيجية السلطة النقدية في

تحقيق هذه الأهداف لبيان التأثير في النشاط الاقتصادي، وتعد السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية العامة، إذ ان

تحقيق الاهداف الاقتصادية من خلال السياسة النقدية وأدواتها والتحكم في عرض النقد للحد من المشاكل التي تصيب الاقتصاد الوطني مثل معدلات التضخم والاستقرار النقدي والاقتصادي ، ويمكن القول ان للسلطة النقدية استراتيجيتها الخاصة ، عن طريق إعادة دور النشاط النقدي والمصرفي وإعادة النظر في العديد من الأسس والقوانين التي رسمها قانون البنك المركزي العراقي .

للسياسة النقدية مجموعة من الوظائف المحفزة والمثبطة ومنها التحكم في حجم القروض والاقتراض المقدم من قبل المؤسسات المالية في التمويل القصير الاجل وكذلك التمويل طويل الاجل ولها القدرة على تشجيع المصارف المتخصصة على منح الائتمان التجاري والتأثير في احد القطاعات الاقتصادية مثل الاقتراض التي تقوم به المؤسسات المصرفية على المعاملات التجارية، تعد المشروعات الصناعية بمختلف مكوناتها (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) من القطاعات المهمة التي لها دور أساسي لدى أصحاب القرار الاقتصادي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني ، وهنا لابد من معرفة حجم الاقتراض التجاري الممنوح من قبل الجهاز المصرفي العراقي وقياس مدى تأثير السياسة النقدية في حجم الائتمان على المعاملات التجارية ، وتضمنت الدراسة ثلاثة مباحث الأول منهجية الدراسة والثاني الاطار النظري والمبحث الثالث الجانب التحليلي للدراسة .

المبحث الأول / منهجية البحث

أهمية الدراسة :-

تأتي أهمية البحث لمعرفة الآثار التي تتركها السياسة النقدية على حجم الائتمان المقدم من قبل بعض المؤسسات المالية والمصرفية على المعاملات التجارية في العراق .

هدف الدراسة :-

تهدف الدراسة الى معرفة تأثير السياسة النقدية في حجم الائتمان الصناعي الممنوح من قبل بعض المؤسسات المالية المتخصصة

مشكلة الدراسة :-

يعد انخفاض حجم الائتمان الصناعي المقدم من قبل المصارف المتخصصة في العراق من اهم المشاكل التي تواجه القطاعات الاقتصادية المهمة في الدولة وخصوصاً القطاع الصناعي والتي تقدم القروض للمنتجين من اجل تكوين وتراكم راس المال.

فرضية الدراسة: -

من خلال المشكلة سنعتمد على الفرضية التالية (تؤثر السياسة النقدية بشكل إيجابي في حجم الائتمان التجاري المقدمة من قبل المؤسسات المالية المتخصصة).

مجتمع وعينة الدراسة: -

اتخذت الدراسة السلسلة الزمنية الخاصة بحجم الائتمان الصناعي الممنوحة من المصارف المتخصصة للمعاملات التجارية وسعر الفائدة لدى البنك المركزي وسعر الصرف بالاعتماد على البيانات المنشورة للفترة من 2003 - 2020 واعتمدها كعينة للدراسة.

المبحث الثاني / الاطار النظري والمفاهيمي

اولا : مفهوم السياسة النقدية :-

تعرف على انها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد [1] . وتعرف أيضا على انها السياسات والإجراءات الخاصة بالتأثير في مستوى النتائج والأسعار عن طريق عرض النقود ويأتي تأثير السياسة النقدية بتأثيرها في حجم الانفاق (الاستهلاكي والاستثمار) وخاصة بالنسبة للاستثمار عن طريق سعر الفائدة الذي يتأثر بالتغيير بعرض النقود [2].

ويمكن اظهار مفهوم السياسات النقدية بمجموعة القواعد والإجراءات التي يصدرها البنك المركزي بغرض التأثير في حجم السيولة، وذلك للحد من تغيرات في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، والسيطرة على الائتمان المصرفي المتاح للقطاعات الاقتصادية بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ثانيا: اهداف السياسة النقدية :-

يوجد العديد من الأهداف التي تسعى لها السلطة النقدية (البنك المركزي) من اجل تحقيقها ومن اهم تلك الأهداف التي يمكن أجمالها كما يلي :-

- 1- المحافظة على استمرارية استقرار المستوى العام للأسعار.
- 2- التأثير في عرض النقود نحو التوسع او الانكماش ، من اجل التأثير في القوة الشرائية للمجتمع [3].

- 3- العمل على تحسين ميزان المدفوعات بالتدخل للحد من التوسع في حجم القروض الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية من أجل خفض الاستيرادات [4].
- 4- تحقيق مستوى عالٍ من الاستخدام عبر تحفيز النشاط الاقتصادي ومحاولة الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من التوظيف الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية: -

تقوم السياسة النقدية في أي دولة باستخدام مجموعة من الأدوات للتحكم في عرض النقد وحجم الائتمان المصرفي لتحقيق أهدافها المرسومة وبالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى ومن أهم تلك الأدوات هي: -

1- سعر إعادة الخصم:

يقصد سعر إعادة الخصم الفائدة التي يخصصها البنك المركزي من خلال الأوراق التجارية التي تقوم بخصمها المصارف التجارية للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات وكذلك يعرف إعادة الخصم هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة الخصم ما لديها من أوراق تجارية [5].

2- عمليات السوق المفتوحة

يقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير في عرض النقود وحسب متطلبات الظروف الاقتصادية، ولذلك فإن البنوك المركزية تحتفظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مختلفة الأجل [6]، وتعدّ من أسهل الأدوات وأكثرها فاعلية، فعندما يقوم البنك المركزي بعملية البيع والشراء في سوق الأوراق المالية فإنه بهذه الحالة سيتكفل بامتلاك محفظة للأوراق المالية تساعد على تحقيق غاياته من عملية البيع والشراء تلك [7] إن هذه العمليات تؤدي إلى تغيرات واسعة في الاحتياطات السائلة المتوافرة لدى البنوك التجارية، فمثلاً إذا شعر البنك المركزي بضرورة توسيع عرض النقد فإنه سيشتري السندات، فتزداد بذلك الاحتياطات النقدية لدى البنوك وتتسع قاعدتها الائتمانية والعكس الصحيح إذا ما ارتأى البنك المركزي اتباع سياسة نقدية انكماشية [8].

3- الاحتياطي النقدي القانوني: -

تمثل متطلبات الاحتياطي المبالغ التي تلزم المصارف التجارية والمؤسسات المالية التي تقبل الودائع الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها بشكل موجودات في صناديقها لمواجهة السحوبات اليومية للعملاء على ودائعهم وتوفير حد أدنى من السيولة والضمان لحماية حقوق المودعين، وكذلك تحتفظ هذه البنوك والمؤسسات باحتياطات نقدية في صورة حساب جار لدى البنك المركزي لأغراض تسوية حسابات المقاصة بين البنوك ومواجهة النقص في نقدية الصندوق ومنح القروض [9].

تحدد أنواع الارصدة المطلوبة اما بقوة القانون كمتطلبات الاحتياطي القانوني لأجل ومتطلبات الاحتياطي تحت الطلب واما بحكم العرف والتقاليد كما في متطلبات الاحتياطي الإضافي (الحر). ولقد وجدت البنوك المركزية الحاجة قائمة لأحكام سيطرتها على حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية والحد من استقلاليتها عن طريق خلق تسرب في احتياطاتها النقدية.

إن تغير نسب الاحتياطي القانوني يؤدي إلى تغير في عرض النقد من خلال عمل المضاعف [8]. فعندما تزداد هذه النسب تقل قيمة المضاعف النقدي ويقل حجم الودائع التي يمكن دعمها بواسطة حجم معين من الرصيد النقدي.

ثالثاً: سعر الفائدة وسعر الصرف عرض النقود:-

1- سعر الفائدة :-

منح القانون رقم 64 لسنة 1976 البنك المركزي العراقي صلاحية تحديد الحدود العليا والدنيا لأسعار الفوائد التي تتقاضاها المصارف أو تدفعها في أعمالها المصرفية، وعليه فإن السياسة النقدية في العراق قد اتسمت طيلة العقود الماضية بسياسة نقدية تعتمد سعر فائدة ثابت، بمعنى أن سعر الفائدة امتاز بالجمود وعدم إمكانية تحديد معدلاتها عن طريق المصارف، بمعنى آخر تحديد أسعار الفائدة بشكل إداري عن طريق البنك المركزي. وعلى هذا الأساس سنجد أنه خلال الفترة 2003 - 2020 اتجه البنك المركزي العراقي إلى الاستمرار في التدخل عند تحديد تلك الأسعار فيما يخص المصارف كافة (الحكومية، العامة، الخاصة، التجارية، الزراعية)، فاعتمد سياسة رفع هيكل أسعار الفائدة كأداة لجذب المدخرات واحتواء جزء من فائض السيولة من الجمهور، وكان هذا الرفع معتدلاً وتدرجياً بما يتناسب والأهداف المتعددة لدور السياسة النقدية في هذه المرحلة، وجاء اعتماد السياسة النقدية على أسعار الفائدة بوصفها أداة نقدية مباشرة مقيدة لمنافذ الاختلال النقدي والمالي في الاقتصاد، في عام 2003 فقد تم إلغاء هامش

وكان لابد على الحكومة بتغطية احتياجاتها المالية ونفقتها عن طريق الإصدار النقدي دون التقيد بأي ضوابط قانونية أو مصرفية، إذ كانت السلطة النقدية في العراق منقاداً انقياداً تاماً لأوامر السلطة السياسية من خلال طبع النقود مما أسهم في انهيار العملة المحلية. ومن الجدير بالذكر أن السلطة النقدية في العراقي في الربع الأخير من القرن المنصرم قد فقد استقلاليتها بالكامل فأصبحت وسيلة لدى الحكومة لتنفيذ عملية الإصدار النقدي غير المدروس لتمويل عجز الموازنة مما رتب على الاقتصاد العراقي آثاراً سلبية أهمها ارتفاع معدلات التضخم وانهيار العملة المحلية ولا سيما في العقد الأخير من القرن الماضي وحتى عام 2003 [10].

أما بعد الاحتلال فقد شهد عرض النقود ارتفاعاً كبيراً حتى عام 2014، كما هو موضح في الجدول (1) وذلك بسبب انقياد السياسة النقدية إلى السياسة المالية وأصبح شغلها الشاغل هو تعقيم الآثار النقدية للسياسة المالية بسبب الإنفاق الحكومي الكبير وإلى ارتباط نمو عرض النقود بالإنفاق الحكومي في السنوات التي سبقت الأزمة وكان الإنفاق الحكومي يتزايد سنوياً في الأعوام 2010- 2014 كنتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية، إذ ازداد عرض النقود بنسبة 50 % في عام 2014 عما كان عليه في عام 2010، وذلك كنتيجة لعملية التتقيد التي أجرتها السياسة المالية للإيرادات النفطية، لتلبية حاجتها من الإنفاق الجاري والاستثماري. وكما هو موضح في الجدول (1).

المرونة واعتمدت السلطة هيكلاً انكماشياً لأسعار الفائدة إذ كانت أسعار الفائدة المدفوعة للقطاع الخاص 7 % على ودائع التوفير و 8 % على الودائع الثابتة لمدة ستة أشهر و 9 % لمدة سنة و 10 % لمدة سنتين، أما أسعار الفائدة المقاضاة فكانت 14 % للقروض قصيرة الأجل و 15 % للقروض متوسطة الأجل و 16 % للقروض طويلة الأجل وجاء هذا الهيكل الانكماشى لأسعار الفائدة وإلغاء هامش المرونة عكس المنطق الاقتصادي، ففي هذه السنة اتجهت معدلات التضخم والمتمثلة بالمستوى العام للأسعار إلى الارتفاع وعدم تحسن سعر صرف الدينار العراقي الأمر الذي لم يشجع على الادخار وفي الوقت نفسه لا يتناسب مع ما كان يتعرض إليه الجهاز المصرفي من خسائر نسبية أو فقدان فرص ربح ناجمة عن التضخم جراء تآكل القيمة المتوقعة من الائتمان الممنوحة في ظل سعر فائدة منخفض.

2- عرض النقود :-

تعرض الاقتصاد العراقي إلى عقوبات اقتصادية كبيرة فرضت عليه في عام 1990 وتركت أثراً كبيراً جداً، إذ توقفت عائدات النفط عن بشكل كامل تقريباً وتوقف رفد الخزينة العامة بالإيرادات كون عائدات النفط تشكل حوالي 90 بالمئة من الإيرادات، وكذلك تم تدمير البنى التحتية للدولة بالكامل جراء الحروب، وواجه الاقتصاد العراقي مشكلة كبيرة في توفير احتياجاته من العملة الأجنبية اللازمة لتغطية استيراداته ومستلزمات الأعمار.

جدول (1) : يبين عرض النقد الضيق والواسع في العراق للمدة (2000-2019)

السنة	عرض النقد M1 (الضيق)	عرض النقد M2 (الواسع)	السنة	عرض النقد M1 (الضيق)	عرض النقد M2 (الواسع)
2000	1728006	2214072	2010	51743489	60289168
2001	2159089	2838048	2011	62473929	72067309
2002	3013601	3852241	2012	63735871	75336128
2003	5773601	6953420	2013	73858000	87526585
2004	10148626	11498148	2014	72692000	90728000
2005	11399125	14659350	2015	65435000	82595000
2006	15460060	21050249	2016	70733000	88082000
2007	21721167	26919996	2017	76987000	92900000
2008	28189934	34861927	2018	77082900	95390700
2009	3730030	45355289	2019	86877100	10344110

المصدر/البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، المجموعة الإحصائية، النشرة السنوية لسنوات مختلفة

3- سعر الصرف :-

لقد تجلّى أثر كل من معدلات التضخم وارتفاع العرض في النقد المشار إليهما سابقاً على سعر صرف الدينار العراقي ، حيث جاءت سنة 2000 بسعر صرف 1930 دينار وسنة 2020 بسعر صرف 1192 دينار ، في حين بلغ متوسط سعر الصرف للمدة المدروسة

1368 دينار هذه تعتبر مؤشرات سياسة البنك المركزي في تحديد سعر الصرف بما يحقق أهداف السياسة النقدية . الجدول الآتي يبين سعر الفائدة والرقم القياسي العام وسعر الصرف للمدة 2003-2020 في العراق . وكما موضح في الجدول (2).

جدول (2) : يبين سعر الفائدة للبنك المركزي العراقي والأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف للمدة (2000 – 2020)

السنة	سعر الفائدة	عرض النقد الواسع	سعر الصرف
2000	7.35	2214072	1930
2001	7.35	2838048	1929
2002	6.35	3852241	1957
2003	6.35	6953420	1943
2004	6	11498148	1453
2005	8.5	14659350	1472
2006	10.02	21050249	1475
2007	16.3	26919996	1267
2008	16.8	34861927	1203
2009	7	45355289	1170
2010	6	60289168	1170
2011	6	72067309	1170
2012	6	75336128	1166
2013	6	87526585	1160
2014	6	90728000	1166
2015	8	82595000	1167
2016	7	88082000	1182
2017	7	92900000	1184
2018	7	95390700	1190
2019	7	10344110	1182
2020	7	119906290	1192
المتوسط	7.858	49779430	1368.000

المصدر / www.cbi.iq

يعدّ الائتمان الصناعي أحد الأنواع التي يسهم البنك المركزي ضمن السياسة المتبعة لمنح القروض لمختلف القطاعات ولأسيما القطاع التجاري ما له من تأثير في مساهمته بحركة القطاع الخاص

والقطاع العام ومن ثمّ التأثير في الاقتصاد بشكل عام ، أشارت إلى الأهمية النسبية للقروض التجارية لسنة 2005 باقل نسبة إذ جاءت 0.37 % وجاءت سنة 2018 بأعلى نسبة إذ بلغت 11.89 % مما

يشير ذلك زيادة في الائتمان التجاري الممنوح على وفق سياسة البنك المركزي . وكما هو موضح في الجدول (3).

جدول (3) : يبين أجمالي الائتمان الصناعي في العراق للمدة 2003-2019

السنة	أجمالي الائتمان الصناعي	الأهمية النسبية %	السنة	أجمالي الائتمان الصناعي	الأهمية النسبية %
2003	2.584	0.79	2012	28.439	8.78
2004	4.778	1.47	2013	29.953	9.25
2005	1.218	0.37	2014	34.123	10.54
2006	1.694	0.52	2015	36.752	11.35
2007	2.722	0.84	2016	37.181	11.49
2008	4.554	1.40	2017	37.952	11.73
2009	5.291	1.63	2018	38.487	11.89
2010	9.413	2.90	2019	35.410	10.94
2011	12.994	4.01	المتوسط	19.032	==

المصدر / www.cbi.iq

المبحث الثالث (الجانب التطبيقي للدراسة)

أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان الصناعي في العراق للمدة من 2003-2019

أولاً : توصيف النموذج القياسي:-

يعد أسلوب التحليل القياسي من الأساليب الكمية التي يقوم على أساس اختبار وتقدير العلاقة بين العديد من المتغيرات المختلفة وذلك لما يتسم به هذا الأسلوب من البساطة والدقة والقدرة على تفسير النتائج، وإن الهدف الأساسي للدراسات القياسية بمختلف أنواعها هي النظرية الاقتصادية ومع ذلك يبقى القياس الكمي الجزء الأساسي لبرهنة مدى مطابقة نتائج المتغيرات محل الدراسة مع منطق النظرية الاقتصادية وبهذا فإن الأسلوب القياسي هو وسيلة

يتم استخدامها لتأكيد فروض النظرية الاقتصادية، وتم توصيف النموذج على أساس بناء النموذج القياسي وذلك لما تطلبه الأمر من تحديد المتغيرات التي يحتويها النموذج وعليه تم الاعتماد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقة بين المتغيرات إلى معادلات رياضية.

وتم في هذه المرحلة تحديد متغيرات النموذج وانطلاقاً من منطق النظرية الاقتصادية وعلى البيانات المتوفرة لعينة الدراسة، إذ كانت العينة متكونة من 17 سنة للمدة من (2003-2019) وان المتغيرات التابعة والمستقلة المتمثلة في بناء هيكل النموذج القياسي الذي يتكون من عدة معادلات استخدم الانحدار الخطي البسيط في تقدير العلاقة المدروسة وكما موضح في الجدول (4).

جدول (4) : يبين هيكل النموذج القياسي للعلاقة المدروسة

اسم المتغير	الرمز	نوع المتغير	بناء هيكل النموذج
الائتمان الصناعي	BL.	تابع	-----
سعر الفائدة	IR.	مستقل	$BL = B_0 + B_1 IR + e_i$
عرض النقد الواسع	NMS	مستقل	$BL = B_0 + B_1 NMS + e_i$
سعر الصرف	ER.	مستقل	$BL = B_0 + B ER + e_i$

المصدر: الباحثون من تحليل المتغيرات

ثانياً : اختبارات سكون السلاسل الزمنية

إن التحليل الحديث للسلاسل الزمنية والمتمثل باختبارات السكون (اختبارات جذر الوحدة) والذي يعد الشرط الضروري لاختيار الأنموذج القياسي من أهم الاختبارات التي تؤهلنا إلى المرحلة التالية، والتي تتمثل باختبار أنموذج يتناسب مع استقراره البيانات، حيث إن استخدام طريقة Ordinary Least Square (OLS) فمن دون الرجوع إلى اختبارات السكون قد يعطي نتائج مزيفة وغير دقيقة لا يمكن اعتمادها للتفسير [11] تم إجراء اختبار سكون (استقرار) السلاسل الزمنية لبيانات عينة الدراسة، وقد اعتمد اختباران للسكون هما ADF و PP بالاعتماد على بيانات جدول (1، 2).

1- اختبار جذر الوحدة Augmented Dicky – Fuller

(ADF)

جاءت نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع ADF عند المستوى $I(0)$ كما مبينة في الجدول (2)، إذ إن الانتمان الصناعي BL غير مستقر عند المستوى في الحالات الثلاث وسعر الفائدة IR غير مستقر عند المستوى في الحالات الثلاث وكذلك الرقم القياسي للأسعار NPI غير مستقر عند المستوى للحالات الثلاثة، في حين أن سعر الصرف ER مستقر مع الثابت عند مستوى معنوية 1% في حين أن نتائج اختبار ADF بعد أخذ الفرق الأول (First I(1) Difference) جاءت النتائج بعد أخذ الفرق الأول كما هي موضحة في الجدول رقم (2)، لتؤكد استقراره المتغيرات المتبقية عند مستوى معنوية 1% و 5%. وكما موضح في الجدول (5).

جدول (5) : يبين نتائج اختبار استقرار (سكون) المتغيرات عند المستوى $I(0)$ والفرق الأول $I(1)$ باستعمال اختبار ADF

Level		BL	IR	NMS	ER
With Constant	t-Statistic	-0.507	-1.989	-1.485	-6.564*
	Prob.	0.865	0.288	0.514	0.000
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.498	-3.002	1.438*	-1.970
	Prob.	0.786	0.163	0.999	0.562
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.083	-0.508	-0.678	0.873
	Prob.	0.919	0.480	0.107	0.886
At First Difference		BL	IR	NMS	ER
With Constant	t-Statistic	2.925	-3.099**	0.000	===
	Prob.	0.065	0.049	0.944	===
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.764	-2.904	-0.155	===
	Prob.	0.299	0.192	0.984	===
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.605**	-3.237*	-0.723	===
	Prob.	0.013	0.003	0.386	===

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

***: معنوي عند مستوى 10%، **: معنوي عند مستوى 5%، *: معنوي عند مستوى 1%.

الفائدة IR غير مستقر عند المستوى في الحالات الثلاث وكذلك الرقم القياسي للأسعار NPI غير مستقر عند المستوى للحالات الثلاث، في حين أن سعر الصرف ER مستقر مع الثابت عند مستوى معنوية 1%.

في حين أن نتائج اختبار PP بعد أخذ الفرق الأول (First I(1) Difference) أظهرت النتائج استقرار السلاسل الزمنية المتغيرات

2- اختبار جذر الوحدة Phillips – Perron (PP)

لغرض تأكيد النتائج المذكورة تم الاعتماد على اختبار آخر للسكون وهو اختبار فيليبس – بيرون PP عند المستوى $I(0)$ كما هو موضح في الجدول (5) علماً أن اختبار PP أكثر دقة لنتائج البيانات في العينات الصغيرة [7]، وكانت نتائج الاختبار أن الانتمان الصناعي BL غير مستقر عند المستوى في الحالات الثلاث وسعر

الأخرى على مستوى معنوية 1% ، 5% للحالة الثالثة بعدم وجود الثابت والاتجاه. وكما هو موضح في الجدول (6).

جدول (6) : يبين نتائج اختبار استقرار (سكون) المتغيرات عند المستوى عند المستوى I(0) والفرق الأول I(1) اختبار PP

Level		BL	IR	NMS	ER
With Constant	t-Statistic	-0.603	-2.130	-1.485	-8.379*
	Prob.	0.843	0.236	0.514	0.000
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.730	-2.131	5.510*	===
	Prob.	0.689	0.491	1.000	===
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.717	-0.445	-0.707	===
	Prob.	0.8611	0.505	0.394	===
At First Difference		BL	IR	NMS	ER
With Constant	t-Statistic	-2.995	-3.067	0.000	===
	Prob.	0.058	0.051	0.944	===
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.841	-2.908	-0.252	===
	Prob.	0.206	0.187	0.983	===
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.655**	-3.210*	-0.723	===
	Prob.	0.011	0.003	0.386	===

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

***: معنوي عند مستوى 10% ، **: معنوي عند مستوى 5% ، *: معنوي عند مستوى 1%.

متغيرات السياسة النقدية محل الدراسة وعند مستوى 5% ذلك كون قيمتها هي الأقل بالمقارنة مع بقية القيم الأخرى في الاختبارات وسيتم الاعتماد على تلك المدة في تقدير هذا النموذج. وكما هو موضح في الجدول (7).

3- تحديد مدة الإبطاء المثلى

إن مدة الإبطاء المثلى التي أظهرتها نتائج الاختبارات الثلاثة (SC, HQ, AIC.) التي استعملت في تحديد مدة الإبطاء المثلى بهدف تحقيق أفضل تقدير للنموذج المقدر وهي المدة ولكافة

جدول (7) : يبين نتائج تحديد مدة الإبطاء المثلى للمتغيرات الاقتصادية مع الانتماء الصناعي

	Log	Log L	LR	FPE	AIC	SC	HQ
BL	0	-62.03068	NA	261.4942	8.404091	8.451294	8.403588
	1	-42.56008	33.74905*	22.31065*	5.941344*	6.035751*	5.940338*
	2	-42.30665	0.400213	24.75219	6.041326	6.182936	6.039818
IR	0	-39.61206	NA	13.16105	5.414941	5.462144	5.414438
	1	-36.77014	4.925986*	10.30957	5.169352	5.263759	5.168346
	2	-35.21011	2.496040	9.604867*	5.236292*	5.236292*	5.093174*
NMS	0	-279.6427	NA	1.0415	37.419063	37.46623	37.41853

	1	-274.5658	8.800045 *	6.0714*	36.87544*	36.96984*	36.87443*
	2	-274.2838	0.451167	6.7014	36.97117	37.11278	36.96967
ER	0	-90.64682	NA	11871.51	12.21958	12.26678	12.21907
	1	-79.23892	19.77370*	2967.798	10.83186	10.92626*	10.83085
	2	-78.10894	1.807964	2928.112*	10.81453*	10.95614	10.81302*

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

*: مدة الإبطاء المثلى.

4- اختبار الحدود Bounds Test للنموذج ARDL :-

يهدف هذا الاختبار إلى بيان وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات أو لا ، وكما هو موضح في الجدول (8).

يتبين من نتائج التحليل في الجدول السابق إن مدة الإبطاء المثلى للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة هي المدة الأولى والمدة الثانية بشكل متفاوت وذلك كونها جاءت متوافقة مع معيار سكوarz (SC) ومعيار اكايك (AIC) ومعيار هانان كوين (HQ) وهي أقل قيمة.

جدول (8) : يبين نتائج اختبار الحدود Bounds Test

الاختبار الاحصائي	قيمه	عدد المتغيرات المستقلة	النتيجة
إحصائية F	7.300	3	توجد علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى اكبر من 1% أي وجود تكامل مشترك
القيم الجدولية للحدود	الحد الأدنى I (0)	الحد الأعلى I (1)	
1%	3.65	4.66	
2.5%	3.15	4.08	
5%	2.79	3.67	
10%	2.37	3.2	

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

5- اختبار جودة النموذج المقدر

بعد التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في الخطوات السابقة ، لابد من التحقق من خلو النموذج من المشاكل القياسية المتوقعة ، إذ يتم الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نعتمد على اختبار LM Test ، اما عن مشكلة عدم ثبات التباين فنعتمد على اختبار Breusch – pagan- Godfrey ، أما النموذج فلا بد من ان تكون اخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي وهذا ما يدعم صحة النموذج ويظهر . وكما هو موضح في الجدول (9).

تشير قيمة إحصائية F إلى اختبار الحدود 7.300 وهذه القيمة اكبر من القيمة الحرجة 1 % للحد الأعلى ، لذلك يتم رفض فرضية عدم التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وقبول الفرض البديل الذي مفاده وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة .

جدول (9) : يبين نتائج اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-Statistic	2.910	Prob.F (1 ,12)	0.120
Obs*R-squared	7.264	Prob.chi-square (1)	0.026

المصدر : من إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

بين البواقي ونرفض البديلة ، ، للكشف عن مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وكما موضح في الجدول (10).

يبين الجدول السابق ان قيمة (1) Prob.chi-square اكبر من 1% أي بمعنى 0.026 اكبر من 0.01 عند درجة ارتباط 1 وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي

جدول (10) : يبين نتائج اختبار الكشف عن ثبات تجانس التباين Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-Statistic	2.577	Prob.F (6 ,9)	0.097
Obs*R-squared	10.114	Prob.chi-square (6)	0.119

المصدر : من اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

6- نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Term

بلغت قيمة حد تصحيح الخطأ (-0.50) سالب ومعنوي عند 1% اي يدل على وجود علاقة تكامل مشتركة بين حجم الائتمان الصناعي والمتغيرات المستقلة (سعر الفائدة وسعر الصرف وعرض النقد الواسع) ، كما تشير قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.69 فأن النموذج يمتاز بقوة تفسيرية متوسطة. وكما هو موضح في الجدول (11).

يبين الجدول السابق ان قيمة (6) Prob.chi-square اكبر من 1% أي بمعنى 0.097 اكبر من 0.01 وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة [12]

جدول (11) : يبين نتائج نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Term

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IR)	-0.082919	0.211113	-0.392770	0.7047
D(ER)	0.022567	0.006680	3.378358	0.0097
D(NMS)	2.125564	1.107246	1.919685	0.0912
CointEq(-1)*	-0.508505	0.087167	-5.833698	0.0004
R-squared	0.696777	Mean dependent var	2.051625	
Adjusted R-squared	0.620971	S.D. dependent var	4.169822	
S.E. of regression	2.567163	Akaike info criterion	4.935798	
Sum squared resid	79.08392	Schwarz criterion	5.128945	
Log likelihood	-35.48638	Hannan-Quinn criter.	4.945689	
Durbin-Watson stat	2.748077			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

وهذه النسبة تدل على أن نسبة 98% من التغيرات التي حدثت تعود إلى تأثير المتغيرات المستقلة هي (سعر الفائدة ، سعر الصرف ، عرض النقد الواسع) وتبقى نسبة 0.02% تعود إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس ، حيث جاءت إحصائية F بقيمة 92.84

6- تقدير العلاقة بين المتغيرات باستخدام ARDL :-

ظهرت نتائج التحليل تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL ، إذ كانت على الأجل القصير والأجل الطويل ، نلاحظ من خلال نتائج التحليل التالي أن النموذج المقدر ذو قوة تفسيرية عالية، إذ يلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.98)

وبمعنوية (0.00) ويشير الاختبار الى معنوية النموذج ككل .

وحسب المعادلة التالية:

$$EC = BL - (-0.1558*IR + 0.1016*ER + 36.1456*NMS - 740.9959) \dots (1)$$

جاءت إشارة (IR) سالبة وبقيمة (-0.155) وهي معنوية بمستوى 5% والإشارة السالبة وجود علاقة عكسية بين حجم الائتمان الصناعي وسعر الفائدة . وجاءت (ER) موجبة بقيمة (0.10) ومعنوية بمستوى 5% وتشير الى وجود علاقة طردية بين حجم الائتمان الصناعي وسعر الصرف. اما المتغير NMS موجبة بقيمة (36.15) وبمستوى معنوية 5% وتشير الى وجود علاقة طردية بين عرض النقد الواسع وحجم الائتمان الصناعي . وكما هو موضح في الجدول (12).

جدول (12) : يبين نتائج تحليل نموذج ARDL

Dependent Variable: BL

Method: ARDL

Date: 03/11/22 Time: 14:42

Sample (adjusted): 2004 2019

Included observations: 16 after adjustments

Dependent lags: 1 (Fixed)

Dynamic regressors (1 lag, fixed): IR ER NMS

Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BL(-1)	0.491495	0.169528	2.899190	0.0199
IR	-0.082919	0.303980	-0.272777	0.7919
IR(-1)	0.014186	0.417055	0.034015	0.9737
ER	0.022567	0.027118	0.832186	0.4294
ER(-1)	0.029718	0.013820	2.150424	0.0637
NMS	2.125564	1.580664	1.344729	0.2156
NMS(-1)	16.34307	7.962493	2.052507	0.0742
C	-379.2213	186.6568	-2.031650	0.0767
R-squared	0.978517	Mean dependent var	20.06006	
Adjusted R-squared	0.959719	S.D. dependent var	15.66572	
S.E. of regression	3.144120	Akaike info criterion	5.435798	
Sum squared resid	79.08392	Schwarz criterion	5.822092	
Log likelihood	-35.48638	Hannan-Quinn criter.	5.455579	
F-statistic	52.05520	Durbin-Watson stat	2.748077	
Prob(F-statistic)	0.000005			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection

الاستنتاجات :-

من جملة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة أمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :-

- 1- أشارت الدراسة إلى ثلاثة متغيرات رئيسة للسياسة النقدية هي سعر الفائدة وعرض النقد الواسع وسعر الصرف تعتبر هذه العوامل من المؤثرات ذات التأثير الكبير على مؤسسات الإقراض في العراق، كونها تفقد جزءا كبيرا من أموالها نتيجة انخفاض قوتها الشرائية ونتيجة عدم مقدرتها على تلبية الطلبة المتزايد على تلك القروض .
- 2- ان ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة يؤثر في طلب الائتمان الصناعي كون سعر الفائدة يتناسب عكسيا مع الائتمان التجاري الممنوح للفئات المستهدفة حسب ما ظهر بنتائج تحليل معادلة سعر الفائدة .
- 3- أن عدم استقرار سعر الصرف ضمن مدة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض البسيط وهذا يؤثر في أصحاب القروض على وفق ما جاء بنتائج التحليل لمعادلة سعر الصرف .

التوصيات :-

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات وكالاتي :-

- 1- تخفيض سعر الفائدة المستوفاة كون ان اغلب الائتمان الصناعي يكون بذات رؤوس أموال عالية وهذا يشكل عبءا على الائتمان الممنوح لتلك المشاريع .
- 2- زيادة حجم الائتمان الصناعي ودعمه لأنه يؤثر في القطاع الصناعي وتقلل من الاستيراد على مختلف القطاعات الأخرى .
- 3- ضرورة ان يكون تحديد سعر الصرف اما لقوى العرض او الطلب او يحدد من قبل البنك المركزي العراقي وجعله شبه ثابت .

المصادر

- [1] بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الوطنية ، الرياض ، 2000 ، ص 445
- [2] فايز بن إبراهيم الحبيب ، مبتدئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الرابعة ، الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر ، 2017 ، ص 112.
- [3] د. عقيل جاسم عبدالله ، النقود والمصارف ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 2، 1999.
- [4] نجيب عبد العزيز الوتار ، دور السياسة النقدية والمالية في التنمية الاقتصادية، مجلة العمل، العدد الرابع، السنة الأولى، (عمان: 1994).
- [5] سليمان مجدي ، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع 2002، ص 107.
- [6] مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
- [7] Kozhan, R. "Financial Econometrics-with eviews, Roman Kozhan & Publishing." (2010).
- [8] د.وداد يونس يحيى ، تخطيط ورقابة الائتمان المصرفي في العراق ، بغداد ، مطبعة دار السلام ، 1982.
- [9] د.عوض فاضل اسماعيل الدليمي ، النقود والبنوك ، جامعة بغداد ، 1990.
- [10] بدر غيلان ، السوق النقدية في العراق ، البنك المركزي العراقي ، منشورات المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، 2004.
- [11] Gujarati, Damodar N., and Dawn C. Porter. "Basic econometrics (ed.) McGraw-Hill." Irwin, a business (2004).
- [12] مجناح فؤاد ، النوري حاشي . (2019) دراسة قياسية لاثربعض محددات سعر الصرف -الدولار - على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستخدام ARDL. مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 5 ، العدد 2 .